



أبناء مصرية

زيادة تعويض الوفاة في حوادث العمل من 200 ألف إلى 300 ألف جنيه

السياسي يوجه بصرف منحة استثنائية للعمال غير المنتظمة بـ 1500 جنيه لمدة 3 أشهر



القاهرة - خديجة حمودة

أكد الرئيس السيسي السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، التزام الدولة الراشح بحماية حقوق العمال، وتوفير بيئة عمل كريمة تلبي بما يقدمونه من جهد وإخلاص، قائلا: «إن عمال مصر، هم سواعد الأمة ودعائم تنميتها، منذ فجر التاريخ، حتى يومنا هذا». جاء ذلك في كلمة ألقاها الرئيس السيسي، خلال الاحتفال بمناسبة عيد العمال أمس، بمقر الشركة الوطنية المصرية لصناعات السكك الحديدية (نيرك) بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس شرق بورسعيد. وتابع: «لقد نجحنا، من خلال مشروعاتنا القومية الكبرى، وتشجيعنا للقطاع الخاص في توفير مئات الآلاف من فرص العمل الجديدة، ليؤكد العامل المصري أنه حجر الزاوية في عملية البناء والتنمية والتطوير».

وأكد الرئيس السيسي أن الدولة تسعى جاهدة إلى تعزيز وتوفير فرص العمل داخليا وخارجيا وفتح الأفق أمام العمالة المصرية المتخصصة، والمؤهلة لتثبيت جدارتها في الدول العربية والأجنبية على حد سواء، عبر الاتفاقيات التي نبرمها، مع المتابعة الدقيقة لمساراتهم لتظل كرامة العمالة المصرية في الخارج وحقوقها، مصونة ضد أي تجاوزات.

مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل. وقال الرئيس: «إن حقوق العمال وتطلعاتهم في بؤرة اهتمامنا، وسوف ننضوي في مسيرتنا لتعزيز قدراتهم وفتح آفاق التدريب والتعليم المستمر، وزيادة فرص العمل، وشمولهم بالحماية الاجتماعية اللازمة ليظل العامل المصري دائما، نموذجا في المهارة والإتقان، محافظا على حيويته وجدارته». واختتم الرئيس السيسي كلمته قائلا: «فمصر بكم تنهض وبعطائكم تنمو وباخلاصكم تعبر إلى مستقبل واعد، يملؤه الخير والرخاء».

الكلية أو الجزئي، بمقدار نسبة العجز، وإطلاق منصة سوق العمل، لزيادة معدلات التشغيل داخليا وخارجيا، وتوفير فرص لتنمية مهارات الشباب، بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل. ووجه الرئيس السيسي أيضا بتشكيل لجنة دائمة من وزارات العمل والصناعة والاستثمار والتجارة الخارجية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لتلبية احتياجات سوق العمل، وتشكيل لجنة دائمة من وزارات العمل والتربية والتعليم والتعليم الفني، والتعليم العالي والبحث العلمي لضمان توافق

وجه الرئيس السيسي بصرف منحة استثنائية للعمال غير المنتظمة بقيمة 1500 جنيه شهريا، لمدة 3 أشهر، اعتبارا من مايو حتى يوليو 2026 وإعفاء بعض فئات العمالة غير المنتظمة، من الرسوم المقررة، لشهادات قياس مستوى المهارة وتراخيص مزاوله الحرفة، لدمجهم في القطاع الرسمي وشمولهم بالحماية. كما وجه السيسي بزيادة قيمة تعويض الوفاة في حوادث العمل من 200 ألف جنيه إلى 300 ألف جنيه وزيادة قيمة التعويض في حالات العجز

أبناء لبنانية

نباين الرناستين الأولى والثانية يتحول سجالاً

عون: يجب الضغط على إسرائيل كي تحترم القوانين والاتفاقيات الدولية والكف عن استهداف المدنيين



رئيس الجمهورية العماد جوزيف عون مستقبلاً وفد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في بعثا (محمود الطويل)

بيروت - ناجي شربل وبولين فاضل

قال رئيس الجمهورية العماد جوزيف عون إنه «يجب الضغط على إسرائيل كي تحترم القوانين والاتفاقيات الدولية والكف عن استهداف المدنيين والمسعفين والدفاع المدني والهياكل الإنسانية الصحية والإغاثية». وأشار أمام وفد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي استقبله في قصر بعبدا، إلى أن «الانتهاكات الإسرائيلية مستمرة في الجنوب على رغم الإعلان عن وقف إطلاق النار، وكذلك هدم المنازل وأماكن العبادة وجرورها، فيما أعاد الضحايا والجرحى يرتفع يوما بعد يوم». وأضاف رئيس الجمهورية: «الاعتداءات الإسرائيلية لا تستثنى المسعفين والمتطوعين، الذين سقط منهم حتى الآن نحو 17 مسعفا من الصليب الأحمر اللبناني ومئات إنسانية أخرى، فضلا عن استهداف الإعلاميين».

وجدد الرئيس عون «الدعوة إلى مساعدة لبنان في معرفة مصير الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، والتي ترفض إسرائيل حتى الآن السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالتواصل معهم والأطمئنان عن صحتهم وطماننة ذويهم والدولة اللبنانية». بموازاة ذلك، أطلع رئيس الجمهورية من المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان جينين - مينيوس بلاسحارت، على نتائج الاتصالات التي أجرتها في إسرائيل في إطار العمل لتثبيت وقف إطلاق النار والحد من التصعيد.

بدوره، قال رئيس حزب «الكتائب» النائب سامي الجميل بعد لقائه الرئيس عون: «نؤكد رفضنا السلاح خارج إطار الدولة، وضرورة حصره بيد المؤسسات الشرعية وحدها. ولنعلن دعمنا الكامل لرئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة في نواف سلام، وللحكومة في سواف سلطة الدولة على كامل الأراضي. ونشدد على ضرورة دعم الجيش اللبناني لتمكينه

من حفظ الأمن وحماية الحدود وتنفيذ قرارات الدولة. ونؤكد أن مسار المفاوضات، رغم صعوبته، هو الخيار الواقعي لإنهاء الحرب واستعادة الاستقرار». وابتدأ الرئيس عون الجانب الأمريكي بتحديد موعد بدء المفاوضات مع إسرائيل، لا يبدو التباين بين الرناستين الأولى والثانية إلى انحسار وإنما إلى استماع، ألقه في العلن بعدما انتقد الرئيس نبيه بري عبر مكتبه الإعلامي عدم دقة كلام الرئيس عون في موضوع المفاوضات واتفاق نوفمبر من العام 2024، مع التذكير بأن الرئيس كان قال أمام الهيئات الاقتصادية إنه «في كل خطوة اتخذها فيما يتعلق بالمفاوضات، كان على تنسيق وتشاور مع رئيسي مجلس النواب والحكومة». ورد على الانتقادات بأن لبنان وافق على منح إسرائيل حرية استكمال اعتداءاتها، بالقول إن «هذا الكلام ورد في بيان الخارجية الأميركية أشر المحادثات الثلاثية في واشنطن، وهو النص نفسه الذي اعتمد في نوفمبر 2024 والذي وافق عليه جميع الأطراف في حينه».

وعلمت «الأنباء» أن رئيس الجمهورية قال أمام زواره إن «هناك خيار الحرب وخيار المفاوضات، وإذا كان هناك من لديه خيار ثالث، فلطرحه». مؤكدا أنه اختار الدبلوماسية والتفاوض لإنهاء الحروب المتواصلة على أرض لبنان منذ العام 1975.

ويقر الرئيس عون أمام زواره «بأن الأمور ليست سهلة لكنها تتقدم بسرعة»، متوقفا باطمئنان عند واقع أن الولايات المتحدة مع الدول العربية والأوروبية، ستساعد لبنان في المسار التفاوضي وهي داعمة جدا لخياره.

كذلك علمت «الأنباء» أن الرئيس عون يكرر أمام زواره «أنه لا فتنة في الداخل اللبناني ولو أن بعض الأشخاص على مواقع التواصل الاجتماعي يحاولون تغذية بذور الفتنة». وفي الجانب الاقتصادي، يبدو الرئيس عون كما يقول زواره، مدركا تمام الإدراك مدى صعوبة الواقع الاقتصادي جراء الحرب وتداعياتها بعدما حقق لبنان في العام 2025 نموا اقتصاديا بنسبة 6 بالمئة. وهو يؤكد عدم قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل المزيد من الحروب والأزمات في بلد حجم اقتصاده صغير، ويشد على كل لقاءاته الاقتصادية على أيدي القيمين على القطاعات الاقتصادية ويثني على صمودهم واستمرارهم في دفع رواتب الموظفين والعاملين، طلبا المزيد من الصمود، ريثما تسلك البلاد طريق الانفراج السياسي. وفي بركسي، استقبل البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي سفيرنا لدى لبنان محمد سلطان الشرجي في أول زيارة له بعد تسلمه مهامه في لبنان. وكان عرض لأوضاع الجالية اللبنانية في الكويت كما للأوضاع الإقليمية في دولة

أبناء سورية

«مراسلون بلا حدود»: سورية تسجل أكبر ارتقاء في تاريخها وتتقدم 36 مرتبة على مؤشر حرية الصحافة

حدود»: إنه على مدى خمسين عاما، فرضت ديكتاتورية الأسد وحزب البعث رقابة صارمة على الصحافة السورية، وخلال الثورة التي اندلعت في 2011، أدت الحملة القمعية العنيفة التي شنها النظام إلى إسكات الصحافة في المناطق الخاضعة لسيطرته، من خلال الاغتيالات والاعتقالات، مشيرة إلى أنه بعد سقوط النظام، تعهدت الحكومة الجديدة بالعمل على إرساء إطار مستدام لصحافة مستقلة.

وبينت المنظمة أن الحكومة السورية الجديدة تعهدت بالعمل من أجل «صحافة حرة» وضمن «حرية التعبير»، مشيرة إلى تواصل دعوات الصحافيين السوريين ووسائل الإعلام الوطنية، إلى جانب الجمعيات المحلية المدافعة عن حرية الصحافة، إلى سن دستور جديد يكفل حقهم في الوصول إلى المعلومات، ولفتت إلى أنه في عهد نظام بشار الأسد، كانت أغلب وسائل الإعلام السورية ممولة من قبل الدولة أو من قبل أشخاص مقربين من السلطة، وأن بعض هذه المنابر الإعلامية توقفت عن العمل، إما بشكل دائم أو مؤقت، مشيرة إلى أن إعادة الهيكلة الاقتصادية للمنظومة الإعلامية لم تتبلور بعد.



مراسلون بلا حدود

ولفتت المنظمة إلى أن سورية لم تسجل مقتل أي صحافي أو متعاون مع وسائل الإعلام منذ مطلع العام الحالي. وأشارت إلى أن وسائل الإعلام التي كانت تعمل سابقا في المنفى أو في

وكالات: أصدرت منظمة «مراسلون بلا حدود» أمس تصنيفها السنوي لمؤشر حرية الصحافة لعام 2026، حيث ذكرت وكالة الأنباء السورية «سانا» أن سورية سجلت تقدما لافتا بصعودها من مرتبة 141 المركز إلى 103 بعد أن كانت في المركز 177 العام الماضي.

وقالت المنظمة: إن سورية حققت أكبر ارتقاء في تاريخها على جدول الترتيب، حيث أنهى سقوط نظام بشار الأسد الديكتاتوري في ديسمبر 2024 خمسة عقود من القمع الوحشي والعنيف. وبيّنت المنظمة أن سورية حققت هذا العام تقدما في المؤشرات الخمسة التي تقيس حالة حرية الصحافة في العالم (الاقتصادية والقانونية والأمنية والسياسية والاجتماعية)، ولا سيما الإطار القانوني الأخذ في التراجع بشكل مهول في عدة بلدان بالمنطقة. وأوضحت «مراسلون بلا حدود» أن تصنيف سورية وفق المؤشر السياسي لعام 2026 ارتفع إلى المرتبة 103 مقارنة بـ 170 في عام 2025، فيما بلغت وفق المؤشر الاقتصادي المرتبة 107 مقابل 179، وسجلت في المؤشر القانوني 139 مقابل 177، وفي المؤشر الاجتماعي 134 مقابل 173، بينما وصلت في المؤشر الأمني إلى 154 مقارنة بـ 178 خلال الفترة ذاتها.

وزارة الداخلية السورية تعلن تسليم أحد أبرز تجار المخدرات للبنان

وكالات: كشفت وكالة الأنباء السورية (سانا) نقلا عن مصدر أمسي أن وزارة الداخلية أوقفت أحد أبرز تجار المخدرات في لبنان والمطلوب للقضاء في بلاده، وذلك بعد دخوله الأراضي السورية، وتلقى طلب رسمي من لبنان عبر القنوات المعتمدة، لتوقيف المتهم وتسليمه. وبين أنه ضمن تعاون دولي وعمل مشترك بين مكتب مكافحة المخدرات المركزي في لبنان وإدارة مكافحة المخدرات في سورية، توافرت معلومات عن رصد المدعو (ف. ف) مواليد لبنان 1976، والمطلوب للقضاء اللبناني بجرائم تهريب المخدرات، وتحديدًا مادي الكيتاغون والحشيشة، داخل سورية وأنه بصدد القيام بعمليات إدارية. ولفت المصدر إلى أنه بناء على ذلك وعملا بإشارة القضاء المختص وفقا للأصول المعتمدة، تم توقيفه وتسليمه إلى الجانب اللبناني بتاريخ 19 من مارس الماضي عبر معبر المصنع الحدودي، بعد استكمال الإجراءات القانونية اللازمة. وأكد المصدر استمرار التعاون الأمني والقضائي بين البلدين في ملاحقة المتورطين بجرائم المخدرات، والحد من نشاط الشبكات الإجرامية.

مشرك الكرم

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلي الفايز والذكير الكرام

لوفاة فقيدتهما المغفور لها بإذن الله تعالى

طيبة عبدالرحمن خليفة الذكير

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وأهم آها وذويها الصبر والسلوان

بإذن الله تعالى